فساد إداري يجب ملاحقته.. وإضرار بالاقتصاد الوطني مَنْ يتحمله ؟

تفاعلات فضيحة الحنطة المخلوطة بالبرادة في بابل

بابل / مكتب المدى

كشفت مديرية فرع بابل لتجارة الحبوب عن الفضيحة الكبيرة التي أدت الى تأخر تجهيز المواطنين بالطحين لان الحنطة المستوردة وردت الينا من الموانئ محتوية على برادة الحديد ، وبتوجيه من الشركة العامة لتجارة الحبوب طلبت تمرير الحنطة على المغناطيس في الصوامع من اجل التخلص من البرادة قبل تجهيزها.

وتستغرق هذه العملية وقتاً طويلاً للغاية لانها بطيئة جداً ويتطلب الأمر تمرير ٤٣٩٨ طناً على المغناطيس ولعدة مرات. ان هذا الامر الخطير الذي له علاقة بحياة المواطنين اليومية ولما يمثله من فساد إداري مفضوح تسبب بخسارة مالية باهظة لان الحنطة المستوردة بلغت كميتها ٥٠٩٠٥ أطنان وهي استرالية ضمن العقد /Mots GB/Wli/2004 والاعتماد رقم ٢٠٠٤/١٠/٦ واضطرت الشركة العامة لتجارة الحبوب / قسم التسويق الى سحبها واكد مجلس محافظة بابل ضرورة استكمال اللجنة عملها خلال ٤٨ ساعة حتماً وتكونت اللجنة من اربعة اشخاص (نحتفظ باسمائهم).

ولم يتضح مما توصلت اليه اللجنة، والمصيبة الكبرى ان الحنطة وزعت على سايلوات عديدة منتشرة في البلد كله وليس في محافظة بابل فقط.

شكراً مديرية فرع بابل

وسارعت مديرية فرع بابل بتاريخ ٤/٢ الى اجابة مجلس المحافظة واعلنت ان الحنطة المخلوطة استوردتها الشركة العامة للحبوب واعترف قسم التنسيق بتوزيعها على ١٦ سايلواً في العراق وأكد استمرار تمرير الكميات الكبيرة على المغناطيس الموجود في سايلوات الحلة وغربلتها حتى التأكد من خلوها من البرادة ومطابقتها مواصفات الحنطة الصالحة للاستهلاك.

وشدد فرع بابل على شعبة المختبر بضرورة متابعة إزالة البرادة من الحبوب وعدم السماح بإطلاق تجهيزها الا بعد التأكد من مطابقتها لمواصفات الحنطة المجهزة الى المطاحن، وطالب فرع بابل بضرورة وجود قسم السيطرة النوعية في الشركة العامة لتجارة الحبوب عبر ممثليهم للإشراف ومتابعة عملية إزالة برادة الحديد، على ان يكون الوجود يومياً لاعطاء القرار المناسب بذلك.

وبمذكرة داخلية رقم ٥٩ في ٢٠/ ٢٠٠٥/٣ موجهة الى ادارة فرع ام قصر طلبت فيها توزيع حمولة الباخرة MINON HOBE على السايلوات الموجودة في العراق وهي الدورة، الرصافة، التاجي، بعقوبة ، الحلة ، النجف ، الديوانية ، الطوز ، المحمودية ، البعاج ، تلعفر، سنجار، الشرقاط، الشيخان واضطرت الدائرة القانونية- لجنة متابعة المطاحن الى توجيه كتاب برقم ١١٩٢ في ٢٠٠٥/٣/٢٩ معنون الى الشركة العامة لتجارة الحبوب/ مكتب السيد المدير العام أكدت فيه تسلمها كميات الحنطة المخلوطة ببرادة الحديد والمستوردة من قبل الشركة العامة في الباخرتين (مينوب هوب وستيفا نوس) والمرسلة بكميات ٤٣٩٨ طناً بالكتاب المرقم ١١٤٩ في ١٧ /٣/ ٢٠٠٥ وحتى تتخلص المحافظة من المسؤولية تحفظت على توزيعها وطالبت باستبدالها بكميات ذات نوعية جيدة وصالحة للاستهلاك البشري.

لجنة تحقيقية بلا نتائج

ابلغ مجلس محافظة بابل الشركة العامة لتجارة الحبوب بكتابه ٤٤٥ في ٢٠٠٥/٣/٢٩ بقرار القاضي بتشكيل لجنة للتحقيق في الأسباب الكامنة وراء تجهيز محافظة بابل بهذه الكمية ومستفسراً عن صلاح الحنطة للاستهلاك البشري بعد تمريرها على المغناطيس في الصوامع .

حماية المواطن من المواد المشعة

وأدرك مجلس محافظة بابل خطورة الامر وتأثيراته السلبية في حياة المواطنين، لذا اقترح اشراك جهات وزارية ذات تخصص عال مثل وزارة العلوم والتكنولوجيا وطالبها بفحص عينة من الحنطة المخلوطة بالبرادة، كاشفاً تفاصيل الفضيحة وطالباً تدخل الوزارة لبيان مدى صلاح الحنطة من الناحية الفيزيائية والصحية وخلوها من المواد المشعة من اجل حماية المواطن من التأثيرات الصحية المحتملة والعمل على عدم تكرار مثل هذا الامر والتحقيق في الأسباب.

ولم يكتف مجلس المحافظة بذلك بل وجه كتاباً الى خمسة من أعضاء المجلس الوطني ممثلي محافظة بابل مع كل المرفقات المتوفرة والمتضمنة تفاصيل المعلومات وطالبهم بالإطلاع وطرح الموضوع أمام أنظار السادة أعضاء الجمعية الوطنية واتخاذ الإجراءات اللازمة من اجل حماية المواطن من التأثيرات الجانبية المحتملة والعمل بشدة من اجل عدم تكرارها وضرورة التحقيق في الأسباب وأرسل المجلس نسخة من هذا الكتاب الى السيد وزير التجارة ورئيس لجنة النزاهة لإجراء التحقيق. وقد وجهت جمعية حقوق الانسان في بابل الشكر والتقدير لمديرية تجارة الحبوب- فرع بابل لحكمة مديرها وحسن تصرفه واتخاذه القرار المناسب بعدم توزيع الحنطة على المطاحن .

في بعقوبة، زحام وطرقات مقطوعة وعبوات موت

ديالى / المدى

تعد بعقوبة مدينة صغيرة نسبياً قياساً بالمدن الكبرى في العالم، ومنها بغداد، والمركبات التي تمر في شوارعها هي قليلة نسبياً قياساً بتلك المدن، ومع هذا يختنق فيها المرور أحياناً حتى يتعذر على السكان الوصول إلى الأمكنة التي يبغونها في الوقت المحدد، وذلك لأسباب شتى.

يخرج غسان من منزله ويفاجأ بالسيارات وهي تملأ أزقة حي المعلمين حيث يسكن.. إنها السابعة والنصف صباحاً، والمسافة حتى مكان عمله، حيث يعمل مدرساً في إعدادية مهنية، في الجانب الآخر من المدينة ،ستتطلب ساعة أو أكثر، بينما الوقت الذي يستغرقه في الأيام الاعتيادية لا يتعدى الربع ساعة.. يسأل؛ ما الأمر؟. يقولون له؛ عبوة ناسفة على الطريق.. سيتأخر ثانية.. يحث خطواته باتجاه منطقة المفرق مشياً على الأقدام وهو يمنّي النفس بالحصول على سيارة أجرة هناك، تعبر به إلى وسط المدينة.. الأزقة ضيقة تملؤها السيارات القادمة من بغداد وبني سعد والذاهبة إليهما، ناهيك عن عشرات القرى في الطريق، وناهيك عن جامعة ديالى التي تقع على طريق بغداد القديم.. في منطقة المفرق يعثر غسان على ضالته، لكن الساعة تقترب من الثامنة.. تدخل السيارة التي اقلته أزقة حي المفرق هذه المرة، والزحام على أشده.. يضطر السائق للالتفاف حول الحي، وعلى الرغم من هذا لا يتخلص من الزحام.. في التاسعة إلا ثلثاً يجد غسان نفسه قريباً من منطقة مقبرة الشريف، والجسر القديم.. في التاسعة يعبر إلى الجانب الآخر وما زال الزحام هو هو.. يترجل ليمشي على قدميه.. إنه بحاجة إلى ربع ساعة أخرى ليصل إلى مدرسته.

من الجانب الآخر يخرج عمّار.. إنه طالب في المرحلة الأخيرة في جامعة ديالى.. السيارة التي اقلته تحشر بين ما لا تحصى من السيارات.. عليه أن يصل قبل التاسعة والنصف، في الأقل، ليشارك في الامتحان الذي استعد له طوال يوم أمس.. الوقت يمر والجسر والشارع مزدحمان.. حين يصل إلى نهاية حي المعلمين يرى مصادفة أستاذه في سيارته الواقفة قريباً من الشارع حيث يقف الجنود الأمريكان.. لا عبور إلى الجامعة.. عبوة ناسفة على الطريق.

جكايتا غسان وعمار هما حكاية مئات وآلاف الموظفين والطلاب والكسبة الذين تنقطع بهم السبل على الدوام في مدينة لا تهدأ إلاّ وتتوتر فيها الأوضاع.. عبوات ناسفة.. سيارات مفخخة.. دوريات أميركية تعجبها لأسباب مجهولة أن توقف حركة السير.. مداهمات وعمليات تفتيش بحثاً عن مشتبه بهم.. نقاط تفتيش تقيمها قوات الشرطة والحرس الوطني، الخ، الخ.. تلك حالات الأيام الصعبة، التي تبدو أحياناً كأنها بلا انتهاء.

ثمة مداخل عديدة إلى المدينة، وقطع أي طريق معناه حرمان آلاف المواطنين من قضاء أعمالهم، ولا سيما الطلبة الذين يقدمون من مناطق نائية، للدراسة في كليات جامعة ديالى والمعهد التقني الواقع في منطقة التحرير، والمدارس المهنية/ الصناعية والتجارية. حيث أغلب طلبتهم من خارج قضاء بعقوبة، أو من أحيائها الواقعة في الضواحي.

ويشتكي سكنة بهرز أيضاً قطع الطريق المؤدي من الناحية إلى مركز المحافظة، باستمرار، ولا سيما بعد غروب الشمس.. وعند المداهمات وأعمال التفتيش تصبح عملية القطع كلية وأحياناً تستمر حتى ساعات ما بعد الظهر فيتغيب الموظفون والطلبة عن الدوام، وتحرم شريحة الكسبة من مزاولة أعمالهم. ولا يختلف الحال مع القادمين أو الذاهبين من وإلى مدن المقدادية وخانقين، والخالص والغالبية والحديد والوجيهية وكنعان وبلد روز.

وعند انفجار العبوات الناسفة، أو حصول عمليات مسلحة، غالباً ما يكون الضحايا من المدنيين الأبرياء.

من المسؤول عن هذه الحال؟. لا شك هو الوضع الأمني الذي تشتبك على أرضيته الأعمال الإرهابية، والوجود الاستفزازي للدوريات الأمريكية، وعدم احترام تعليمات المرور، إلى جانب عدم وجود معابر كافية بين جهتي المدينة التي تحتاج إلى شوارع أعرض، وجسرين آخرين، في الأقل. حيث هناك وعد ببناء جسر واحد، كبير، وشوارع حول المدينة تمتص حالات الاختناق. وربما سيمضي وقت طويل، قبل أن ينجز مثل هذا المشروع.

إنها تكاد تكون مشكلة كل يوم في المدينة، وحلها مسؤولية تقع على عاتق جهات عديدة منها إدارة المحافظة وقوات الأمن العراقية والقوات المتعددة الجنسية، ومديرية مرور المحافظة والمواطن.

شحاذو البصرة ينوعون أساليبهم في الاستجداء

البصرة / عبد الحسين الغراوي

يبدو ان الشحاذة تحولت الى (مهنة) فضل الانضمام اليها العجائز والمعوقين والنساء والشباب واخيراً دخلها الاطفال الصغار.. وشحاذو البصرة يذكروننى بشخصية الروائي المصري نجيب محفوظ (زيطة) الذي جعل له مملكة من الشحاذين الصغار اخذ يختلق لهم العاهات بمختلف انواعها واشكالها. وحال زيطة في رواية نجيب محفوظ تقمصها الشحاذون الصغار في البصرة في التقاطعات المرورية وأكثرها في كراجات السيارات وفي عيادات الأطباء والأسواق الشعبية والتجارية المزدحمة وبطرائق غريبة ومزعجة . فقد اخذ هؤلاء الشحاذون الصغار من الجنسين بمضايقة المواطنين وبالأخص طلبة الجامعة الذين يذهبون الى كلياتهم صباحاً والصعود الى السيارات باذلين الكثير من الاستعطاف وذرف الدموع.

في الآونة الأخيرة ربط هؤلاء الشحاذون ايديهم بشاش ابيض ممسكين باشعة طبية كدليل على إصابتهم بكسور. ان منظمة ما تعمل في البصرة وتعد المتسولين وتعلمهم فنون الاستجداء .

الشركة العامة للبيطرة : رصيدنا من الأدوية واللقاحات جيد

لا نتمكن من متابعة الذبح خارج المجازر

بغداد / كريمة فرحان

يعاني مربو الثروة الحيوانية والدواجن مشكلات تؤدي الى خسائر كبيرة وهلاكات في هذه الثروة المهمة نتيجة استعمال بعض الادوية البيطرية غير الفاعلة وارتفاع اسعارها في القطاع الخاص اضافة الى ان الخدمات المقدمة للثروة الحيوانية ومربيها تعتمد على أساليب قديمة وغير نافعة سواء في عمليات التلقيح الاصطناعي ام (تضريب)الحيوانات المحلية بانواع أجنبية ذات إنتاجية عالية في الحليب واللحوم وكذلك في معالجة الامراض التي تفتك بالحيوانات ومنها الحمى القلاعية والذبابة الحلزونية والتهاب الكبد الفايروسي والكمبور للدواجن .

أدوية غير فاعلة

لقد اتجهت (المدى) بعد لقاءات اجرتها مع اصحاب الحقول ومربي الحيوانات وباعة الادوية البيطرية الى الشريحة العامة التي تتعامل مع البيطرة للحصول على إجابات عن بعض ما يتعلق بها وكيفية معالجته بما يخدم ويطور هذه الثروة وتضمنت الاسئلة الإشارة الى وجود أدوية غير فاعلة في مجالات أمراض الدجاج والحيوانات وتحديد المسؤول عنها ويشكو مربو الحيوانات تكرار عملية التلقيح الاصطناعي وتوقفه ونقص جرعات العلاج للدواجن للأمراض الخطرة (الباكستاني) وتسريب بعض الأدوية البيطرية والإجراءات التي تتخذ في هذا المجال ومدى إشراف الشركة على استيراد وإنتاج الأدوية وآلية توزيع الادوية في المحافظات وتحديد كمياتها لأصحاب الحقول الى جانب شكوى المربين من عدم تعاون دائرة الثروة الحيوانية عندما تتعرض القاعة الى مرض او وباء .

شكاوى مبررة

الدكتور داود محمد شريف المدير العام للشركة العامة للبيطرة اجاب عن هذه الأسئلة قائلاً:

- كثير من هذه الشكاوى صحيح ففي النظام السابق كانت عقود الأدوية تتبع جانباً سياسياً وليس علمياً اما في الوقت الحاضر وضعت آلية جديدة في استيراد الادوية البيطرية ونتبع مبدأ الجانب العلمي وقدرة الشركات المتنافسة والسمعة الدولية لها وأول مرة تم التعاقد مع عدد من الشركات الأمريكية والأوروبية على توريد الأدوية البيطرية واللقاحات ذات الفاعلية الكبيرة .

وان أي لقاح او ادوية بيطرية او مبيد حشري يتم استيراده سواء من الاستيرادات الرسمية ام استيرادات القطاع الخاص يخضع لفحوصات السيطرة النوعية للتأكد من سلامته عند الاستعمال قبل اطلاقه.

واكد السيد المدير العام للشركة ان حصة حقول الدواجن تعطى حسب طاقة الحقل وبجرعات كافية حيث لدينا رصيد كبير من الادوية واللقاحات البيطرية وبكميات كبيرة لان الوضع السيئ قل من عملية تربية الدواجن ونحن لا نشكو شحة في هذه الأدوية وان سبب تكرار عملية التلقيح الصناعي ليس لعدم فاعلية اللقاح بل هناك عوامل تؤثر في ذلك منها فترة التلقيح طريقة نقل اللقاح خبرة وتقنية الملقح الاصطناعي حيث هناك وقت محدد لإجراء هذه العملية لا يمكن قبله ولا بعده لكي تتم عملية الإخصاب واذا لم تتم فهناك عدة عوامل منها وجود مرض لا بد من تشخيصه وعلاجه وليس بالضرورة ان يكون اللقاح هو السبب الوحيد لعدم حدوث الإخصاب والآن متوقفة عمليات التلقيح الاصطناعي الذي تعرض للتخريب هو ايضاً ومن اجل تحسين الثروة الحيوانية في القطر تم التعاقد مع شركات أوروبية وعالمية لاستيراد ثيران ولا يوجد أي نشاط للتلقيح الاصطناعي.

السيطرة على الأمراض

وأوضح ان من المهمات الأساسية للشركة في الوقت الحاضر هي السيطرة على الأمراض المشتركة التي تنتقل من الحيوان الى الانسان حيث هناك عشرات الأمراض منها مرض الإجهاض الساري الذي ينتقل الى الإنسان عن طريق الحليب ومشتقاته ومرض جنون البقر والجمرة الخبيثة، وحمى الوادي المتصدع، وأنفلونزا الطيور، وذبابة الدودة الحلزونية وهناك تنسيق مع وزارة الصحة وتم تشكيل لجنة عليا برئاسة وكيل وزارة الزراعة وعضوية ممثلين من وزارة الصحة والتعليم العالي والبيئة ونقابة الاطباء البيطريين ونقابة المهندسين الزراعيين لغرض وضع هيئة عليا للسيطرة على هذه الامراض التي تسبب خسائر اقتصادية وبشرية. واغلب هذه الامراض خاصة دودة الذبابة الحلزونية جاءت عن طريق الحدود الإيرانية بسبب فتح الحدود مشيراً الى المحاجر البيطرية المنتشرة حول حدودنا الوطنية مع دول الجوار والبالغة ١٦ محجراً لضبط دخول الحيوانات والمواد الغذائية ذات المنشأ الحيواني والتأكد من الشروط الصحية والاجراءات القانونية والمعايير الدولية قبل السماح لهذه المواد بالدخول الى العراق وفعلاً قبل اكثر من شهر تم ارجاع شحنة دواجن كبيرة لكونها متأتية من احدى الدول الآسيوية المحظور التعامل معها بسبب انتشار مرض انفلونزا الطيور فيها.

اما بخصوص الذبح الجائر خارج المجازر فان هذا النشاط للشركة متوقف الان بسبب تردي الوضع الأمني للبلد فمهمة الشركة هي الرقابة والاشراف والتأكد من سلامة هذه اللحوم داخل المجازر وكذلك متابعة محال القصابة وبيع اللحوم وبالتعاون مع وزارة الصحة ووزارة الداخلية من خلال اجهزة الشرطة التنفيذية بمتابعة مَن يقوم بعمليات الذبح خارج المجازر وإحالته الى القضاء حسب القوانين المرعية الا ان انشغال اجهزة الشرطة في الحفاظ على الامن الوطني ادى الى استعمال هذه الظاهرة ونحن بدورنا نقوم بتوعية المواطنين عن طريق التلفاز والصحف الوطنية والإذاعات المحلية وان يتجنب المواطنون شراء هذه اللحوم غير المفحوصة حتى ان كان سعرها مناسباً وان اغلب عمليات الذبح في الوقت الحاضر هي خارج المجازر إذ ان ٩٠٪ خارج المجازر و١٠٪ داخل المجازر. وان الشركة العامة للبيطرة تسعى بصورة جدية وباهتمام بالغ الى العناية بصحة الثروة الحيوانية من خلال اقسامها الفنية ومختبراتها والمستشفيات البيطرية وان شاء الله سيتحقق ذلك لان في الشركة ملاكات علمية وبيطرية كفء جداً.